كلمة الممثل الإقليمي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان السيدة رويدا الحاج في حفل إطلاق مدونة سلوك تراعي حقوق الإنسان على صعيد الجيش وذلك في الفندق العسكري المركزي ـ مونرو بتاريخ ٢٠١٩/١/٢٩

صاحب السعادة، قائد الجيش، العماد جوزاف عون

سعادة منسق الأمم المتحدة الخاص بلبنان بالإنابة، السيدة بيرنيل كاردل

سعادة سفيرة الاتحاد الأوروبي كريستينا لاسن

الشخصيات البارزة، السيدات والسادة،

١. أشكر لكم مشاركتكم القيّمة في إطلاق مدونة قواعد سلوك الجيش اللبناني في إنفاذ القانون المتعلق بحقوق أفراد الجيش وواجباتهم خلال أداء مهام إنفاذ القانون والتعامل مع المواطنين والسلطات والمؤسسات.

٢. اسمحوا لي أن أهنىء قيادة الجيش على هذا الإنجاز الرائد للبنان، الذي يأتي بعد سلسلة نجاحات سابقة مرتبطة بتطوير مدونات لقواعد سلوك قوى الأمن الداخلي والأمن العام بالتعاون مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان خلال السنوات المنصرمة.

٣. وتُكرس هذه المدونة قواعد مؤسسية وأخلاقية ومهنية تحترم التشريعات الوطنية ومعايير حقوق الإنسان الدولية، بالاستناد إلى مدونة قواعد سلوك الأمم المتحدة للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، التي اعتمدها قرار الجمعية العامة ١٦٩/٣٤ المؤرخ كانون الأول ١٩٧٩، بالإضافة إلى معايير حقوق الإنسان الدولية الأساسية الأخرى الخاصة بموظفي إنفاذ القانون.

٤. ومن المهم جداً اعتماد هذه المعايير على أوسع نطاق ممكن واحترامها بالكامل في جميع الظروف، دون التذرع بأية ظروف استثنائية مثل حالة الطوارئ وغيرها.

٥. تفصّل هذه المدونة دور عناصر الجيش على جميع المستويات والدرجات في حماية حقوق الإنسان واحترامها لكل فرد. وهي قاعدة أساسية سواءٌ في أوقات السلم أو عند الحفاظ على النظام أو في أوقات النزاع ومحاربة الإرهاب. كما ينبغي أن تعتمد المؤسسات الأمنية سياسة فعّالة وواضحة لدمج منظور حقوق الإنسان في تطوير الأوامر العسكرية اليومية وتنفيذها وبرامج التدريب الدورية والأنشطة الأخرى الخاصة بالجيش.

٦. يؤكد مكتب المفوضية التزامه بأولوية التثقيف في مجال حقوق الإنسان وتعميم المعايير الدولية لمنع انتهاكات حقوق الإنسان. كما يلتزم بتزويد المهنيين بالمعرفة والمهارات، من خلال تطوير مواقفهم وسلوكياتهم لتعزيز الثقافة العالمية لحقوق الإنسان.

٧. وفي إطار عدم الاستقرار الذي يسود المنطقة في الوقت الراهن، يترتب على موظفي إنفاذ القانون دور كبير في مجال احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتطبيقها. وبالتالي، لا بد من اتباع نهج متكامل يؤكد تنفيذ مدونة قواعد السلوك على أساس يومي، وليس مجرد مقاربة نظرية.

٨. تُعَد مدونة قواعد السلوك مستنداً أساسياً لعناصر الجيش للاطّلاع على المعايير الدولية في إنفاذ القانون وبخاصة الجانب الأخلاقي منها، من أجل تعزيز الثقافة الاجتماعية والمهنية، وتحديد أساليب التعامل مع المواطنين أو المقيمين على الأراضي اللبنانية، في الشوارع أو في المنازل أو خلال المُظاهرات والاضطرابات.

٩. تسترشد مدونة قواعد السلوك بمبدأ عدم التمييز والمساواة للجميع. واستناداً إلى هذا المبدأ، فإنني أحثّ النساء اللبنانيات على الانضمام إلى قوات الأمن على جميع المستويات، ما يضمن حماية جميع الأفراد، ويساهم في تغيير الطابع الصارم للمؤسسات الأمنية بالنسبة للنساء في المجتمعات المحلية.

١٠. يشدد مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على أهمية مكافحة التعذيب وسوء المعاملة، والفساد واستخدام القوة المفرطة عند الحفاظ على النظام، كمكونات أساسية لمدونات قواعد السلوك في جميع أنحاء العالم. كما يؤكد على وجوب منع الانتهاكات للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان عند الحفاظ على النظام والسلام، والسعي إلى الوقاية بشكل صارم للحيلولة دون وقوع أي من هذه الانتهاكات.

١١. السيدات والسادة، إسمحوا لي أن أشيد بجهود جميع الذين ساهموا في وضع المفاهيم وصياغة مدونة قواعد السلوك وتطويرها، لا سيّما قسم حقوق الإنسان في الجيش اللبناني، والزملاء في مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

١٢. كما أشكر الاتحاد الأوروبي، بشخص سعادة السفيرة لاسن، على دعمه المستمر لعمل الأمم المتحدة في تعزيز حقوق الإنسان في لبنان وحمايتها، ولا سيّما في إطار الإصلاحات المؤسّسية وغيرها.

١٣. أؤكد لكم بأننا على يقين تام بأن مدونة قواعد السلوك هذه ستحظى بالاهتمام الذي تستحقه، وسيتم تنفيذها بالكامل برعاية وإيعاز من سيادة العماد قائد الجيش، للمساهمة في الارتقاء بحقوق الإنسان في لبنان، لا سيّما داخل المؤسسة العسكرية.

شكراً

عشتم وعاش لبنان